تحرك معظم المجاميع الاستثمارية لتصعيد أسهم شركاتها يدفع البورصة للارتفاع مع استمرار ضعف الشراء

ارتفاع
المؤشر 29,6 نقطة وتداول 153,3 مليون سهم قيمتها 19,1 مليون دينار

هشام ابو شادي

حققت المؤشرات العامة لسوق الكويت للاوراق المالية ارتفاعا امس وفقا لتوقعات «الأنباء» في تقريرها اول من امس، حيث جاء هذا الارتفاع على استحياء نتيجة اغلاق ميزانيات الربع الثاني للشركات مع نهاية تعاملات السوق اليوم.

فقد شهدت بعض الاسهم التابعة لاغلب المجاميع الاستثمارية ارتفاعا خاصة الاسهم الاساسية لهذه المجاميع لتجميل ميزانياتها العمومية الا ان القوة الشرائية استمرت في الضعف نتيجة عدم قناعة اوساط المتداولين بالتصعيد الذي شهده السوق امس والذي يتوقع ان يستمر اليوم باعتبار انه الاخير في تعاملات الربع الثاني من العام الحالي ليدخل السوق الترقب لنتائج الشركات في النصف الاول من العام الحالي والتي لن تمثل مفاجأة لاوساط المتداولين باعتبار انها ستكون سيئة لاغلب الشركات.

الموقف العام لاوساط المتداولين والمستثمرين تجاه السوق بل ومختلف القطاعات الاقتصادية يسوده الاحباط، وينتظرون المبادرات من الحكومة للخروج من حالة الضبابية سواء تجاه السوق او الانفاق الحكومي الاستثماري، فالمشاريع التي اعلنت عنها الحكومة لاتزال حبرا على ورق، والقطاع الخاص او ما يسمى بالقطاع الخاص في غرفة الانعاش وينتظر الاوكسجين الحكومي حتى يستطيع ان يتنفس في ظل ضغوط الالتزامات المالية الضخمة، والتراجع الحاد في اصوله والافتقار لموارد جديدة، وفي مقابل ذلك، فإن الحكومة تعاني المشاكل مع السلطة التشريعية التي بدورها تتهم الحكومة بالتقصير في انجاز مشاريع التنمية.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 29,6نقطة ليغلق على 6587,4 نقطة بارتفاع نسبته 0,45٪ مقارنة بأول من امس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني 2,90 نقطة ليغلق على 401,44 نقطة بارتفاع نسبته 0,73٪ مقارنة بأول من امس.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 153,3 مليون سهم نفذت من خلال 2577 صفقة قيمتها 19,1 مليون دينار.

وجرى التداول على اسهم 113 شركة من اصل 212 شركة مدرجة، ارتفعت اسعار اسهم 52 شركة وتراجعت اسعار اسهم 33 شركة، وحافظت اسهم 28 شركة على اسعارها و99 شركة لم يشملها النشاط.

تصدر قطاع العقار النشاط بكمية تداول حجمها 68,7 مليون سهم نفذت من خلال 549 صفقة قيمتها 2,6 مليون دينار.

وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني بكمية تداول حجمها 37,6 مليون سهم نفذت من خلال 786 صفقة قيمتها 3,9 ملايين دينار.

واحتل قطاع الخدمات المركز الثالث بكمية تداول حجمها 25,7 مليون سهم نفذت من خلال 606 صفقات قيمتها 4,6 ملايين دينار.

وحصل قطاع الشركات الصناعية على المركز الرابع بكمية تداول حجمها 8 ملايين سهم نفذت من خلال 229 صفقة قيمتها 2,4 مليون دينار. وجاء قطاع البنوك في المركز الخامس بكمية تداول حجمها 6,8 ملايين سهم نفذت من خلال 235 صفقة قيمتها 4,1 ملايين دينار.

المبادرات

السوق يفتقر للمحفزات التي تولد المبادرات سواء كانت هذه المبادرات لاهداف مضاربية او متوسطة وطويلة المدى، بل ان مبادرات الاستحواذ غائبة لضيق ذات اليد وصعوبة الحصول على تمويلات من البنوك.

فالمجاميع الاستثمارية بعضها مرشح للانهيار في اي وقت، وما يحدث من استحوذات لا يخرج عن نطاق تبادل للاصول فقط، وفي ظل تفاقم الازمة لدى جميع شركات القطاع الخاص، فإن الحكومة وحدها يفترض ان تقود المبادرات، ولكن من اين تبدأ؟ فهناك من يطالب بدخولها لشراء الاصول، وهناك من يطالبها بضخ المزيد من الاموال في البورصة رغم انها منذ بداية الازمة قامت بضخ اكثر من 2,5 مليار دينار وفقا لقول مصادر مطلعة الا ان السوق التهم هذا المبلغ ويحتاج الى المزيد، وهناك من يطرح الفكر العقلاني الذي يجب ان تقوم الحكومة بسرعة تنفيذه والمتمثل في سرعة تنفيذ المشاريع التي تم اقرارها وفقا لخطة التنمية الاقتصادية الا ان الحكومة حتى الآن تقف امام العديد من المعوقات سواء التشريعية او المشاكل المتلاحقة مع مجلس الأمة الذي بدوره يحمل الحكومة مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي وانتشار الفساد.

آلية التداول

اتسمت آلية تداول اسهم البنوك بالضعف مع صعود اسعار بعض الاسهم خاصة البنك التجاري الذي ارتفع بالحد الأعلى في تداولات تعتبر نشطة قياسا بمعدلات تداوله المتواضعة وجاء صعود السهم في إطار عملية التصعيد من قبل بعض المحافظ والصناديق الاستثمارية الخاصة بالبنك ومجموعة الأوراق المالية استعدادا لإغلاق ميزانية الربع الثاني.

وحققت اغلب اسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعا في اسعارها في اطار عمليات التصعيد التي قامت بها بعض المجاميع الاستثمارية لأسهم شركات في القطاع، فرغم التداولات المرتفعة نسبيا على سهم مشاريع الكويت الا انه حقق ارتفاعا محدودا في سعره، كذلك سجلت بعض اسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة نسبيا خاصة اسهم المال للاستثمار والساحل للتنمية، كذلك ارتفعت نسبيا تداولات سهمي ايفا والديرة القابضة مع ارتفاع محدود في اسعارهما السوقية.

وحققت اغلب اسهم الشركات العقارية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الاسهم خاصة سهم المستثمرون الذي شهد تداولات قياسية دفعت السهم لتحقيق مكاسب سوقية جيدة، كذلك ارتفعت تداولات سهم التجارية العقارية الذي حقق مكاسب سوقية ايضا ويلاحظ في قطاع العقار انه يضم شركات لديها اصول جيدة مدرة للدخل الا ان هذه الشركات اسهمها تتداول بأقل من قيمتها الدفترية بكثير.

الصناعة والخدمات

اتسمت حركة التداول على معظم اسهم الشركات الصناعية بالضعف الشديد مع صعود اسعار اغلبها، فيما انه رغم التداولات المرتفعة على سهم مجموعة الصناعات الوطنية الا انه سجل انخفاضا محدودا في سعره، فيما ان الأرباح القياسية التي حققتها شركة بوبيان للبتروكيماويات لم تنعكس ايجابا على سعر سهم الشركة، فقد حققت ارباحا تقدر بنحو 21,4 مليون دينار ما يعادل 44,1 فلسا للسهم وتوزيع ارباح نقدية قدرها 30 فلسا ما يعني انها قامت بترحيل 14 فلسا من الأرباح الى العام القادم لتقوية مركزها المالي.

وحققت اغلب اسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات مرتفعة نسبيا في إطار عمليات التصعيد، فقد شهد سهم زين ارتفاعا نسبيا في تداولاته مع ارتفاع محدود في سعره السوقي، ويمثل سعر اغلاق اجيليتي امس البالغ 335 فلسا حاجز المقاومة الذي في حال التراجع عنه، فإنه سيتراجع عن حاجز الـ 300 فلس.

وحققت اغلب اسهم الشركات غير الكويتية ارتفاعا في اسعارها في تداولات ضعيفة، حيث واصل سهم بنك الخليج المتحد الارتفاع في اطار تصعيده لتحميل ميزانية الربع الثاني للشركات التي تمتلك فيه حصصا مؤثرة.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 9 شركات على 53,8٪ من اجمالي الاسهم التي شملها النشاط والبالغ عددها 113 شركة.

تصعيد لأسهم المجاميع (سعود سالم)

التوقعات السلبية للنتائج المالية لأغلب الشركات تحد من تحركات المضاربين

استحواذ قيمة تداول أسهم 9 شركات على 53,8٪ من القيمة الإجمالية

أرقام ومؤشرات

- استحوذت قيمة تداول أسهم 9 شركات البالغة 10,2 ملايين دينار على 53,8٪ من القيمة الإجمالية، وهذه الشركات هي: التجاري، المشاريع، المستثمرون، الصناعات، بنك الخليج، زين، بيتك، بنك بوبيان، بوبيان للبتروكيماويات.
- **استحوذت قيمة تداول سهم زين البالغة 2,2 مليون دينار على 11,5٪ من القيمة الإجمالية.**
- باستثناء انخفاض مؤشر قطاع الأغذية 3,5 نقاط، ارتفعت مؤشرات باقي القطاعات أعلاها غير الكويتية بمقدار 87,9 نقطة، تلاه البنوك بمقدار 60,2 نقطة، تلاه الخدمات بمقدار 43,8 نقطة.

«الجمان»: الوضع المتردي المستمر للبورصة يعود لعنوان كبير هو «أزمة الثقة»

583 مليون دينار الأرباح المتوقعة للشركات للنصف الأول

«اليأس» من وضع السوق أدى لانخفاض متوسط التداول اليومي إلى 26,6 مليون دينار خلال يونيو

تقرير

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية أن المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية انخفض بمعدل 1,3٪ خلال شهر يونيو 2010، كما انخفض المؤشر السعري بنسبة مقاربة بلغت 1,7٪، مما يعني أن هبوط الأسعار خلال الشهر المذكور كان عاما لجميع شرائح الشركات المدرجة، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، والذي يعتبر مؤشرا غير مريح لغياب عمليات الشراء الانتقائية المعهودة، مما يجعل التباين واضحا بين المؤشرين السعري والوزني في كثير من الحالات.

وأوضح التقرير أن غياب عمليات الشراء الانتقائي يمكن تفسيرها باليأس من وضع سوق المال الكويتي والاستسلام لانحداره المستمر، ويدعم ذلك التوجه السلبي، انخفاض متوسط التداول اليومي إلى 26,6 مليون دينار خلال يونيو مقابل 34,6 مليون دينار خلال الشهر السابق له وهو مايو، أي بمعدل تراجع بلغ 23٪.

أزمة الثقة

واعتقد التقرير أن الوضع المتردي المستمر للبورصة يعود لعنوان كبير هو «أزمة الثقة»، حيث تتفرع من ذلك العنوان الكبير عناوين فرعية متعددة، منها أزمة الثقة في إدارة البورصة من حيث الرقابة والتنظيم، وأزمة إدارات الشركات المدرجة من حيث ضعف الأمانة والكفاءة، وأزمة الثقة بالبيانات المالية، والتي لا تعكس حقيقة أوضاع بعض الشركات، والذي يرجع جانب منه إلى سلوكيات غير سوية لبعض مدققي الحسابات، وغيرها من العناوين المتعددة لأزمة الثقة السائدة حاليا، والتي أدخلت سوق المال في نفق مظلم نتمنى أن نرى بصيص أمل لنهايته قريبا.

واشار التقرير إلى انه من الأسباب الأخرى للتراجع الحالي لأسعار الأسهم، هو توقع نتائج غير مشجعة للربع الثاني، وهذا شبه مؤكد، حيث يتوقع أن تنخفض النتائج المجملة للشركات المدرجة بشكل ملحوظ عن الربع الأول 2010، والتي كانت أرباحا صافية بمقدار 383 مليون دينار، وقد كانت إيجابية بشكل ملحوظ بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2009، حيث دعم ارتفاع المؤشرين الوزني والسعري بمعدل 14 و8٪ على التوالي تلك النتائج خلال الربع الأول، بينما يتوقع أن يضغط أداء ذات المؤشرين على النتائج سلبا في الربع الثاني، حيث انخفض الوزني بمعدل 9٪ وكذلك السعري بمعدل 13٪ خلال الربع المذكور.

ونظرا للمعطيات السلبية أعلاه لنتائج الربع الثاني 2010، فإننا نتوقع ألا تفوق الأرباح المجمعة للشركات المدرجة مستوى الـ 200 مليون دينار، أي بانخفاض 48٪ عن الربع الأول 2010، وبانخفاض 55٪ عن أرباح الربع المناظر من العام الماضي 2009، والتي بلغت 442 مليون دينار، وبافتراض تحقق توقعاتنا للربع الأول 2010، فإن الأرباح المتوقعة للنصف الأول 2010 ستبلغ نحو 583 مليون دينار، مما يفوق أرباح النصف الأول 2009 بمعدل 7٪، حيث بلغت وقتها 546 مليون دينار، ولا شك أننا نتمنى أن تتحقق توقعاتنا كحد أدنى، حيث يكون أداء النصف الأول 2010 أفضل من النصف الأول 2009، ولا شك أن توقعاتنا للربع الثاني والنصف الأول 2010 لم تأخذ في الاعتبار الأرباح الاستثنائية لصفقة زين أفريقيا والبالغة 2,7 مليار دولار وفقا للبيان الرسمي للشركة، والتي تعادل نحو 788 مليون دينار.

تم رصد توقعات ثلاث من أوسع الصحف الكويتية انتشارا فيما يتعلق بالأخبار التي تنشرها عن نتائج الشركات المدرجة، وذلك قبل إعلانها رسميا، والتي يمكن اعتبارها «مجازا» توقعات الصحف، وقد جاءت نتيجة توقعات الصحف متواضعة للغاية للربع الأول 2010، حيث بلغ متوسط صحتها 13٪، وبلغت النسبة القصوى للتوقعات الصحيحة 33٪ لإحدى الصحف، بينما بلغت 15٪ في الصحيفة الثانية، في حين كانت صفرا في الثالثة.

وربما تعذر بعض الصحف للتوقعات غير الموفقة نتيجة لاضطراب وضع الشركات المدرجة، وبالتالي نتائجها، والتي تكون محل التوقعات، وقد لوحظ عزوف شريحة كبيرة من الصحف عن إصدار التوقعات، وهو وضع إيجابي لتجنب التضليل والبلبلة، كما أن التوقعات التي أصدرتها الصحف كانت منخفضة عدديا، حيث بلغت إجمالي توقعات الثلاث صحف الأوسع انتشارا 24 توقعا فقط.

أما توقعاتنا، فقد كانت عن إجمالي النتائج كالعادة، حيث توقعنا من خلال تقريرنا الصادر في 2010/5/2 أن ترتفع الأرباح المجمعة للشركات المدرجة بمعدل 25٪ كحد أدنى للربع الأول 2010، وقد أعلنت 33 شركة عن نتائجها الفعلية وقت إصدار توقعاتنا، وذلك من أصل 205 شركة، وقد جاءت توقعاتنا في محلها من جانب، حيث تحققت من حيث ارتفاع النتائج عن الحد الأدنى المتوقع والبالغ 25٪.

الوضع المتردي للبورصة يعود لعنوان كبير هو أزمة الثقة

مجهود كبير وعمل مكثف بانتظار رئيس وأعضاء هيئة أسواق المال

ذكر التقرير أن من أسباب ضعف الثقة ببورصة الكويت، عدم تسمية رئيس وأعضاء هيئة أسواق المال، والتي اعتذر عن رئاستها عدة شخصيات، ويرجع اعتذار أحد أو بعض الشخصيات إلى عدم وضوح باقي أعضاء هيئة المفوضين ومعايير تعيينهم، وهل هي وفقا لمقاييس مهنية؟ أم لأهواء معينة؟ أم لترضية هذا الطرف أو ذاك؟ فالمفترض أن يكون أعضاء هيئة أسواق المال فريقا متجانسا ومتفاهما، حيث ينتظرهم مجهود كبير وعمل مكثف لإنجاز اللوائح التنفيذية والقرارات الإجرائية، وهي تفصيلية ومتشعبة بشكل كبير جدا، أما ان كان الفريق غير متجانس، فإن ذلك مدعاة لفشل مبكر لهيئة سوق المال، وهو ما يجب تفاديه بكل تأكيد.

شركات الاستثمار هربت من رقابة «المركزي» بتحولها لـ «قابضة»

بين التقرير أن بنك الكويت المركزي قام بإصدار معايير حوكمة تفرض على شركات الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالقروض، وذلك على خلفية الكارثة التي حلت بشريحة عريضة من شركات الاستثمار إثر حالة الفلتان، والتي استمرت لعقد من الزمان، وتتلخص معايير الحوكمة في نسبة الاقتراض إلى حقوق المساهمين ونسبة الاقتراض الأجنبي من الإجمالي، والحد الأدنى من الأرصدة النقدية السائلة، وقد منح البنك المركزي فرصة مناسبة حتى منتصف 2012 كي تلتزم جميع الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابته بتلك المعايير، وإلا تم اتخاذ إجراءات جدية تجاهها. وبالرغم من تأخر تلك المعايير، حيث إنها لو كانت مطبقة منذ بداية فورة تأسيس شركات الاستثمار ابتداء من العام 2003، لما حدثت كارثة شركات الاستثمار، وعلى كل حال، أن نصل متأخرين خير من ألا نصل، ورغم انتقادنا للبنك المركزي لتأخره في وضع الإجراءات الاحترازية، إلا أنه لا يقارن إطلاقا بالمؤسسات الحكومية الأخرى مثل سوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة، والذي أدى تراخيهما في أداء واجباتهما إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد الوطني وتدمير سمعة الدولة اقتصاديا، والتسبب في تخلف غير مسبوق. من جهة أخرى، تبقى ملاحظات مهمة حول قرارات البنك المركزي الأخيرة، حيث يبدو أنها لا تشمل الشركات القابضة، حيث تحولت بعض الشركات الاستثمارية إلى شركات قابضة لتفادي رقابة البنك المركزي فيما سبق، وبالتالي، نتوقع أنها غير مشمولة بالقرارات الجديدة، وإذا ما صح ذلك، فإن الرقابة ناقصة، وهناك فجوة يجب ردمها من الآن حتى لا تتسع، وذلك من حيث تحول الشركات الاستثمارية إلى قابضة، وبالتالي الهروب من رقابة البنك المركزي إلى رقابة وزارة التجارة الضعيفة.

من الاستحواذ على 50٪ في شركة غير مدرجة

شركة «الصناعات المتحدة» تحقق 2,8 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات المتحدة (ص متحدة) أنها قامت بالاستحواذ على نسبة 50٪ من أسهم الشركة الكويتية الوطنية للمشروعات الصناعية ـ شركة مساهمة كويتية مقفلة ـ تمتلك بدورها نسبة 18,46٪ من أسهم شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية.

وقد تم الاستحواذ مقابل مبلغ وقدره 8,2 ملايين دينار، وبذلك ترتفع حصة ملكية شركة الصناعات المتحدة في الشركة الكويتية الوطنية للمشروعات الصناعية الى 99,9٪.

وذكرت الشركة في بيان صحافي امس انه سينتج عن عملية الاستحواذ تحقيق ربح لمرة واحدة بقيمة 2,86 مليون دينار، علما ان تلك الأرباح ستظهر ضمن نتائج الربع الثاني لهذا العام.

واشارت الى ان تلك الأرباح قد تم تحقيقها من الفرق في القيمة العادلة للأسهم المستحوذ عليها بقيمة 300 ألف دينار بالاضافة الى اعادة تصنيف احتياطيات القيمة العادلة الخاصة بنسبة 49,9٪ الأخرى المملوكة بالفعل للشركة من خلال بيان الدخل لتسجل أرباحا بقيمة 2,5 مليون دينار ليصبح إجمالي الأرباح المحققة 2,8 مليون دينار.

علما ان الشركة الكويتية الوطنية للمشروعات الصناعية قد أصبحت شركة تابعة لشركة الصناعات المتحدة.

برئاسة رشيد النفيسي

تشكيل مجلس إدارة «المزايا القابضة»

أعلنت شركة المزايا القابضة أنه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 26 مايو الماضي والذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الإدارة ليصبح على النحو التالي:

رشيد النفيسي رئيسا لمجلس الإدارة وفهد سامي فهد الإبراهيم نائبا للرئيس وكل من عبدالعزيز باسم عيسى اللوغاني ومحمد خالد عثمان العثمان أعضاء ومحمد عماد محمد العتيقي عضو ممثل الشركة الوطنية للميادين.

صندوق
الدار العالمي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة الحالية في 2010/06/28
1.423862 د.ك
adam
للاستفسار 2232 4165 - 2232 4859